الاردني/الضفة الشرقية : ساهمت حركة التجارة عبر الجسور الاردنية في استمرار تزويد الضفة الشرقية من الاردن بجزء رئيسي من احتياجاتها من المنتجات الزراعية (الفواكه والخضروات) كما سبق وان رأينا . كما شكلت نسبة مرتفعة في اجمالي عرض المنتجات الزراعية في سوق عمان المركزي . وذلك يعود الى كون الضفة الغربية تساهم مساهمة رئيسية في انتاج الاردن من الفواكه والخضروات (٨٠٪ من المساحة المزروعة فواكه خلال عام ١٩٦٦ ، و٤٥٪ من المساحة المزروعة بالخضروات خلال عام ١٩٦٦) . ورغم ان مناطق الاغوار في الضفة الغربية معطلة نسبيا بفعل الظروف العسكرية على جانبي النهر ، فان منطقة اريحا والمناطق الاخرى البعيدة عن مناطق الصدام العسكري لا زالت منتجة . ومما لا شك فيه ان ارتفاع المستوى العام لاسعار منتجات الضفة الغربية الزراعية فيما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بالمقارنة لما قبلها والذي تأثر بالندرة النسبية لعنصر العمل الذي بدأ يتجه نحو اسرائيل ولارتفاع مستويات الاجور بالاضافة الى الضرائب التي استحدثت بعد الحرب ، فان هذا الارتفاع قد انعكس على اسعارها في الضفة الشرقية .

ومما تجدر ملاحظته ان اهمية الضفة الغربية تتركز بصورة خاصة فيما تساهم به من الانتاج الشتوي للخضروات والفواكه والذي لا يمكن استيراده من الدول العربية المجاورة . وبينما بلغت مساحة الخضر الشتوية للاردن ما نسبته ٤٠٪ من المساحة الخضرية للاردن فان المساحة المزروعة في الضفة الغربية من الخضروات الشتوية تبلغ ٢٦٪ من مساحة الاردن لهذه المنتجات وهي نسبة تبدو قليلة الاهمية . وهكذا يبدو لنا ان حركة نقل المنتجات الزراعية الى الضفة الشرقية قد ساهمت في الحد من آثار انخفاض حجم العرض للمنتجات الزراعية في الضفة الشرقية بفعل تعطل منطقة الاغوار ، مما كان سيؤدي الى اللجوء لاسواق اخرى وباسعار اشد ارتفاعا ، وذلك كان سيؤدي لتفاقم مشكلة الارتفاع المتواصل في مستوى اسعار المنتجات الزراعية . كما ساهمت حركة نقل المنتجات الصناعية للضفة الغربية الى الضفة الشرقية في استمرار امداد السوق الاردني باحتياجاته من هذه المنتجات الهامة وذات الجودة المرتفعة خاصة فيما يتعلق بزيت الزيتون والصابون والزيوت النباتية والكبريت والبلاستيك. وفي بعض الاحيان تتجه بعض هذه المنتجات لمواجهة احتياجات بعض الاسواق العربية . يضاف الى ذلك كونها مصدرا لرسم الانتاج الذي لا زال يفرض على منتجات الضفة الغربية الصناعية والتي تعبر الجسور الى الضفة الشرقية . ان استمرار قيام هذه التجارة في منتجات الضفة الغربية الصناعية قد ساهم في تمويل انشطة اصحابها والذين لهم مصالح تجارية في الضفة الشرقية ، وذلك ادى الى تلطيف حدة التراجع الذي أصاب النشاط التجاري على أثر حرب ١٩٦٧ .

وبالنسبة لاثار حركة نقل البضائع من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية والتي يلاحظ تركزها في مجموعة من المواد هي الاغنام والحبوب وبعض المنتجات الصناعية خاصة المواد الخام للصناعة في الضفة الغربية والتي تستورد أصلا من خارج الاردن (أي انها سلع يعاد نقلها الى الضفة الغربية) . فقد ادت الى تمكين الصناعة في الضفة الغربية من الحصول على المواد الخام بشروط اسهل مما لو حصلت عليها عن طريق اسرائيل مما ينعكس على اسعارها في الضفة الشرقية، كما انها سمحت باستمرار قيام تجارة الترانزيت في الضفة الشرقية وما يتبع ذلك من تنشيط لحركة التجارة فيها . وتوفر مصدرا للرسوم التي تستوفى عليها لدى استيرادها من خارج الاردن .

ورغم ان استيراد المواد الخام للصناعة في الضفة الغربية وبقية المستوردات الحيوانية والزراعية يساهم في الضغط على ارصدة الضفة الشرقية من العملات الاجنبية الا ان اثار ذلك رهينة باستمرار تزويد الضفة الشرقية بمنتجات الضفة الغربية الصناعية(٣٣) ورهين كذلك باستهلاك المنتجات الحيوانية والزراعية في الضفة الغربية وعدم تسربها الى اسرائيل . ويلاحظ ان نسبة الضغط على ارصدة الاردن من العملات الاجنبية مقابل عمليات الاستيراد لصالح الضفة الغربية هي نسبة منخفضة من اجمالي ارصدة الاردن من العملات الاجنبية . وقد بلغت هذه النسبة خلال عام ١٩٦٩ (حتى بافتراض ان معظم صادرات الضفة الشرقية للغربية هي معاد تصديرها) ٢٪ وما نسبته ٣٪ من اجمالي مستوردات الاردن . كما تساهم عملية اعادة التصدير في امتصاص جزء من الارصدة المتراكمة بالدينار والناجمة عن عمليات تسويق